عن الازل معلوم على القطع لمشاهدة التاخر في كثير من الاجرام وصفاتها اللازمة لها
فوجب ان يكون جميعها كذلك لوجوب استوايها في صفة الافتقار الى الفاعل فان قيل لا شك ان تاخر
الاجرام وصفاتها عن الازل يدل قطعا على ان ايجادها ليس على طريق التعليل اذ العلة العقلية
يستحيل مفارقتها لمعلولها واما دلالة التاخر على ان الايجاد ليس بطريق الطبع فقد لا يسلم لما تقرر
ان تاثير الطبيعة عند من يقول بها من المبتدعة ليس على طريق اللزوم بكل حال بل انما يلزم مها
مطبوعها اذا توفرت الشرايط وانتفت الموانع فعلى هذا تاخر العوالم عن الازل لوجود مانع منع منها
في الازل اذا انتفا شرط هناك فالجواب انه لو وجد مانع ما من وجود العوالم في الازل لما انتفى
ابدا لان ما ثبت قدمه استحال عدمه فيلزم ان لا يوجد شي من العوالم ابدا ولو انتفى شرط
وجود العوالم في الازل لما وجد ذلك الشرط ابدا فلا يوجد ايضا شي من العوالم ابدا لان وجود ذلك
الشرط في ما لا يزال متوقف على انتفى مانع ازلي وتسلسل الشرايط الى غير اول وكلا هما محال فقولنا
في اصل العقيدة لتوقف وجود الحوادث على وجوده يتعلق المجرور باللام وهو توقف ما علم لا بقولنا
يجب لمولانا جل وعز الوجود لما يلزم عليه ان يكون وجوب الوجود له تعالى انما ثبت له بعد وجود
الحوادث وتوقف وجودها على وجوده جل وعلا اذ يكون وجوب الوجود له تعالى معلولا لوجود
الحوادث كيف ووجوب الوجود له تعالى قديم قبل وجود الحوادث غير معلل بوجودها فعدم وجود
الحوادث سبب عادة في علمنا بوجوده فلذلك وجب تعليق ما علم بالمجرور باللام وهو توقف ما علم لا بالمضارع
في قوله يجب اي يعلم وجوب الوجود لمولانا جل وعز معرفتنا بتوقف وجود الحوادث على وجوده لا استحالة
ترجح وجودها الجايز على عدمها المساوي له في الجواز والقبول بلا مرجح وكذا يستحيل ترجح زمان
وجودها المخصوص ومكانها المخصوص وجهتها المخصوصة على ما يقابلها بلا مرجح واذا يستحيل ترجح
مقدارها المخصوص وصفاتها المخصوصة ان كانت اجراما على ما يقابلها من غير مرجح موجود
وانما توقف وجود الحوادث على كون وجود فاعلها واجبا لا على مطلق وجوده وان كان جايز الانفكاك
جواز الوجود له يستلزم استحالة الوجود له على ما ياتي في برهان القدم فتعين ان يكون وجودها متوقفا
على كون وجود فاعلها واجبا لا جايز الانفكاك وليل حدوثها لازومها لما يفتقر الى المخصص يعني ان
الحوادث تنقسم الى اجرام واعراض وهي الصفات التي تتصف بها الاجرام ولا شك ان الاعراض لا يفارقها

التغير

التغير حصولا او قبولا لان قدر بقاءها والتغير يستلزم الحدوث والافتقار الى الفاعل
وبناي القدم اذ العدم لا يكون الا واجبا فلا يقبل التغير واما الاجرام فملازمة للصفات المتغيرة
المفتقرة الى المخصص فاذا جميع العوالم لا تنفك عما يحوجها الى الفاعل فتكون كلها حادثة ص
ويجب له تعالى القدم والبقا والا لكان محتاجا الى الفاعل فيكون حادثا فيجب له من العجز ما وجب
لسايز الحوادث بل يكون وجوده حينيذ مستحيلا لما يلزم على تقدير حدوثه من الدور او التسلسل
المستحيلين ش يعني انه يجب له تعالى ان يكون غير قابل للعدم في الازل وهو معنى القدم وكذا فيما
لا يزال وهو معنى البقا اذ لو كان قابلا للعدم لما كان واجبا الوجود بل لكان جايز الوجود
وكل جايز الوجود فهو مفتقر الى الفاعل كسايز الجايزات فيكون حادثا مثلها وذلك
مستحيل لوجهين احدهما انه يلزم ان يكون عاجزا كسايز الحوادث لمساواته لها في الحدوث
والجواز فلا يصح اسناد شي من الحوادث اليه لعموم العجز عن الايجاد لكل حادث وايضا
يلزم عجزه عن الايجاد من اجل التمانع بينه وبين موجده الذي افتقر اليه وايضا اسناد
الممكنات اليه بالمخصوص دون موجده الذي افتقر اليه تخصيص بلا مخصص وايضا فليس
اسناد سايز الممكنات اليه باولى من العكس الثاني انه يلزم ان يكون وجوده حينيذ
مستحيلا لا يتصور في العقل ثبوته لانه ان قدر قبول ذاته للعدم صار جايز الافتقار الى الفاعل
ويلزم ان يكون فاعله جايزا مفتقرا الى الفاعل لانه مثله في الالوهية ثم ينتقل الكلام الى الفاعل
الفاعل ثم كذلك ابدا فان انتهى العدد والمخصص لزم الدور فيلزم ان يكون الاول هو الذي انتهت
اليه العدد او وجده بعض من بعده من تاخر وجوده عنه فيكون سابقا عليه في الوجود متاخرا
عنه وذلك لا يعقل وان لم ينته العدد بل تسلسل الى غير اول لزم وجود ما لا نهاية له
عددا او الفراغ من ذلك فيما مضا وذلك لا يعقل اذ ملا نهاية له من الاعداد كما تفاوت اهل
الجنة ونعيمهم وازمنتهم لا يسعه الا المستقبل بان يوجد فيه شي لا بداية له وامكان ان يوجد
كله في الحال او الماضي فلا يعقل فقولنا بل يكون وجوده مستحيلا اضراب انتقال من لازم
محال الى لازم اشد منه في الاستحالة لا اضراب ابطال وبالله تعالى التوفيق ص
ويجب ان يكون تعالى مخالفا في ذاته وصفاته لكل ما سواه من الحوادث والا لكان حادثا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)